

قرار مجلس الوزراء
رقم (48) لسنة 2012 ميلادي
بإعادة تنظيم الهيئة العامة للأوقاف وشئون الزكاة
وتقرير بعض الأحكام

مجلس الوزراء

- بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة، ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها.
- وعلى القانون رقم (124) لسنة 1972 ميلادي، بشأن أحكام الوقف.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادي، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (119) لسنة 2011 ميلادي، بشأن ديوان المحاسبة.
- وعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (174) لسنة 2011 ميلادي بشأن تحديد هيكل الحكومة.
- وعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (184) لسنة 2011 ميلادي، بشأن اعتماد الحكومة الانتقالية.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (47) لسنة 2012 ميلادي، بتنظيم وتحديد اختصاصات الجهاز الإداري لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية وتقرير بعض الأحكام.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (123) لسنة 2004 ميلادي، بشأن إعادة تنظيم الهيئة العامة للأوقاف وشئون الزكاة.
- وبناء على ما عرضه وزير الأوقاف والشؤون الدينية بكتابه رقم (163) المؤرخ في 11/01/2012 ميلادي.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء باجتماعه العادي الرابع لسنة 2012 ميلادي.

قدر**مادة (1)**

يعاد تنظيم الهيئة العامة للأوقاف وشئون الركامة المشأة بقرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (123) لسنة 2004 ميلادي، وفقاً لأحكام هذا القرار.

مادة (2)

تكون تسمية الهيئة (الهيئة العامة للأوقاف) لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وتتبع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

مادة (3)

يكون المقر الرئيسي للهيئة بعاصمة طرابلس، ويجوز إنشاء فروع لها بالمدن أو المناطق الأخرى، وذلك بقرار من مجلس إدارة الهيئة.

مادة (4)

تتولى الهيئة القيام بما يلي :

أ- الإشراف على شؤون أموال الوقف العقارية والمنقوله وإدارتها، والاحفاظ عليها واستغلالها واستثمارها، وصرف صافي ريعها في أوجه الصرف المخصصة لها، وفقاً للتشرعيات النافذة.

ب- إدارة أموال الغائبين غيبة منقطعة ولا يوجد لديهم من يديرها، وتركات المتوفين بغير وارث.

ج- تقديم الدعم والمساعدة الفنية والمادية لإنشاء المساجد ومراكيز تحفيظ القرآن الكريم، وصيانتها وتوفير احتياجاتها وفقاً للامكانيات المتاحة وفي إطار ما يتم تخصيصه لهذا الغرض.

د- الاهتمام بعقارات الوقف الموجودة بالخارج والتخاذل الإجراءات الازمة بشأنها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

هـ- اقتراح الأسس والضوابط الازمة التي تمكّن الهيئة من أداء مهامها.

و- أي اختصاصات أخرى تنص عليها التشريعات ذات العلاقة.

مادة (5)

يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة من رئيس وأربعة أعضاء يصدر بتشكيله قرار من مجلس الوزراء، بناء على عرض من وزير الأوقاف والشؤون الدينية.

مادة (6)

يضع مجلس الإدارة لائحة خاصة به، تحدد أسلوب عمله، وكيفية عقد اجتماعاته ومن له حق حضور هذه الاجتماعات.

مادة (7)

يختخص مجلس إدارة الهيئة بما يلي:

أ- رسم السياسة التي تسري عليها الهيئة وذلك ببراعة أحكام الشريعة الإسلامية والتشريعات النافذة في هذا الشأن.

ب- الموافقة على مشروع الميزانية والحساب الختامي للهيئة.

ج- اقتراح النظم واللوائح المالية والإدارية والفنية المطلوبة لعمل الهيئة، وذلك في حدود أحكام التشريعات النافذة.

د- مباشرة الاختصاصات الأخرى المقررة بالتشريعات النافذة، وعما لا يتعارض وأحكام هذا القرار.

ولا تعدُّ قرارات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبنود "أ، ب" نافذة إلا بعد اعتمادها من وزير الأوقاف والشؤون الدينية.

مادة (8)

يتولى رئيس مجلس الإدارة، الإشراف على شؤون الهيئة وتصريف أمورها وله على الأخص ما يلي:

أ- اقتراح مشروع الميزانية والحساب الختامي للهيئة.

ب- تنفيذ قرارات مجلس إدارة الهيئة.

ج- تمثيل الهيئة في علاقاتها بالغير وأمام القضاء.

د- القيام بالشئون الإدارية للموظفين بالهيئة.

هـ- إعداد تقرير دوري وسنوي عن أنشطة الهيئة مجلس إدارة الهيئة.

مادة (9)

ت تكون الموارد المالية للهيئة من :

- أ- ريع الأوقاف الخيرية التي تولى إدارتها.
- ب- إيرادات تركات المؤلفين الذين ليس لهم وارث.
- ج- مقابل إدارة الأوقاف التي تقوم بادارتها، والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير الأوقاف والشؤون الدينية.
- د- حصيلة صناديق التذور التي توجد بالمساجد وغيرها.
- هـ- التبرعات والإعانات والهبات التي تقبلها الهيئة.
- و- أي إيرادات تؤول إليها قانوناً.

مادة (10)

تبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة، وتنتهي بانتهائها، على أن تبدأ السنة المالية الأولى للهيئة من تاريخ العمل بهذا القرار، وتنتهي بنهاية السنة المالية الحالية.

مادة (11)

تقوم الهيئة بعمل حساب سنوي عام للأوقاف الخيرية التي تديرها ويدرج هذا الحساب في ميزانيتها، أما الأوقاف الأخرى فيعمل لكل منها حساب سنوي خاص ولا يدرج بميزانية الهيئة من هذا الحساب إلا مقابل الإدارة المنصوص عليه بالمادة (9) من هذا القرار.

مادة (12)

يصدر بالهيكل التنظيمي للهيئة قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض من وزير الأوقاف والشؤون الدينية ويصدر بالتنظيم الداخلي قرار من وزير الأوقاف والشؤون الدينية بناء على عرض من رئيس مجلس إدارة الهيئة.

مادة (13)

يكون بالهيئة كافة السجلات والملفات والمستندات التي تخض شؤون الأوقاف.

(14) مادة

تُشكل بقرار من وزير الأوقاف والشؤون الدينية لجنة أو أكثر لتنفيذ أحكام هذا القرار.

(15) مادة

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وبلغى كل حكم يخالف أحکامه، وعلى الجهات المعنية تنفيذه، وينشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في 20/ربيع الأول /1433 هجري

الموافق 2012/02/12 ميلادي